

هادي يستجيب لمطالب الحوثيين: تعديل الدستور وإنصاف المحرومين

أسيرا

الإعلامية التي نشرت خبر الاقتحام أن تثبت شيئاً مما نشرته. وعقب اجتماعه للبحث في المستجدات اليمنية الأخيرة، وصف مجلس التعاون الخليجي ما حدث في صنعاء خلال اليومين الماضيين بأنه «انقلاب على الشرعية»، و«أعمال إرهابية تقوض العملية السياسية». من جهته، أكد مجلس الأمن أهمية تنفيذ كل بنود اتفاق «السلم والشراكة»، بما في ذلك الملحق الأمني ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية. ودعا أعضاء مجلس الأمن كل الأطراف إلى ضبط النفس في محافظة مأرب وحل الاختلافات عبر اللجنة الرئاسية، وبدعم من مكتب مستشار الأمين العام ومبعوثه لليمن جمال بن عمر، وهو ما اعتبره مراقبون موقفاً ضعيفاً من قبل المجلس تجاه معسكرات تنظيم «القاعدة» في مأرب التي يعتبرها اليمنيون أصل المشكلة في المحافظة وليست مسألة خلافات سياسية، ويفضل السواد الأعظم في الشارع اليمني أن يتولى الجيش مهمة «تطهيرها».

وفيما تشير معطيات إلى أن «معركة مأرب» باتت قاب قوسين أو أدنى، أعلنت «اللجنة الأمنية» في مأرب في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ سلطان العرادة، الخطة الأمنية لعام 2015، التي تضمنت تعزيز الحزام الأمني لعاصمة المحافظة وتكثيف الدوريات والحراسات الأمنية داخل المدينة إلى جانب تأمين الخطوط الرئيسية وتشديد الإجراءات الأمنية حول المنشآت الحيوية النفطية والغازية والكهربائية.

وقال البيان: «لأنصار الله (الحوثيين) والحراك الجنوبي السلمي وبقية المكونات السياسية المحرومة من المشاركة في مؤسسات الدولة حق التعيين في كل مؤسسات الدولة يتمثل عادل وفقاً لما تضمنته وثيقة الحوار الوطني (انتهى في كانون ثاني 2014) واتفاق السلم والشراكة».

وجاء في البيان أيضاً أن أنصار الله تعهدوا بـ«الإفراج فوراً عن أحمد عوض بن مبارك» مدير مكتب الرئيس. كذلك تعهد الحوثيون، وفق البيان ذاته، بـ«سحب كافة المواقع المطلة على منزل رئيس الجمهورية، والانسحاب من دار الرئاسة والقصر الجمهوري الذي يسكن فيه رئيس الوزراء، ومعسكر الصواريخ، إضافة إلى الأماكن المستحدثة منذ الاثنين الماضي»، وجميعها في صنعاء. وأكد البيان «تطبيق الأوضاع في مؤسسات الدولة إلى ممارسة عملها بصورة سريعة، ودعوة كافة موظفي الدولة والقطاع العام والمختلط إلى العودة لأعمالهم وكذا فتح المدارس والجامعات»، على أن «تقوم اللجنة الأمنية بالتنسيق مع الإخوة اللجان التابعة لأنصار الله بتنفيذ ذلك».

وكان هادي قد اجتمع في وقت سابق أمس بالمستشار صالح الصماد، ممثل الحوثيين في الرئاسة في منزله غرب صنعاء، من دون إعلان مضمون اللقاء، في وقت وصف فيه مجلس التعاون الخليجي ما جرى بـ«انقلاب على الشرعية»، مؤكداً تمسكه بالرئيس هادي، وملوحاً بـ«اتخاذ إجراءات لحماية مصالحها في اليمن».

وقال البيان: «لأنصار الله (الحوثيين) والحراك الجنوبي السلمي وبقية المكونات السياسية المحرومة من المشاركة في مؤسسات الدولة حق التعيين في كل مؤسسات الدولة يتمثل عادل وفقاً لما تضمنته وثيقة الحوار الوطني (انتهى في كانون ثاني 2014) واتفاق السلم والشراكة».

وجاء في البيان أيضاً أن أنصار الله تعهدوا بـ«الإفراج فوراً عن أحمد عوض بن مبارك» مدير مكتب الرئيس. كذلك تعهد الحوثيون، وفق البيان ذاته، بـ«سحب كافة المواقع المطلة على منزل رئيس الجمهورية، والانسحاب من دار الرئاسة والقصر الجمهوري الذي يسكن فيه رئيس الوزراء، ومعسكر الصواريخ، إضافة إلى الأماكن المستحدثة منذ الاثنين الماضي»، وجميعها في صنعاء. وأكد البيان «تطبيق الأوضاع في مؤسسات الدولة إلى ممارسة عملها بصورة سريعة، ودعوة كافة موظفي الدولة والقطاع العام والمختلط إلى العودة لأعمالهم وكذا فتح المدارس والجامعات»، على أن «تقوم اللجنة الأمنية بالتنسيق مع الإخوة اللجان التابعة لأنصار الله بتنفيذ ذلك».

وكان هادي قد اجتمع في وقت سابق أمس بالمستشار صالح الصماد، ممثل الحوثيين في الرئاسة في منزله غرب صنعاء، من دون إعلان مضمون اللقاء، في وقت وصف فيه مجلس التعاون الخليجي ما جرى بـ«انقلاب على الشرعية»، مؤكداً تمسكه بالرئيس هادي، وملوحاً بـ«اتخاذ إجراءات لحماية مصالحها في اليمن».

أعلنت قبائل حارب تعزيز الحزام الأمني للمحافظة

أوباما يفاخر بـ«الإنجازات» الداخلية: النصر الخارجي... هو جَل

عليهم قال أوباما: «اليوم، أميركا هي التي تقف قوية ومتحدة مع حلفائها، فيما روسيا معزولة، واقتصادها متهالك». وتحدث عن المفاوضات النووية مع إيران، قائلاً إن لدى العالم «فرصة حقيقية للتوصل إلى اتفاق يمنع إيران من تطوير سلاحها النووي»، مجدداً تأكيداً وتحديه للكونغرس، بأنه سيستخدم «الفيتو» ضد مشروع أي قرار يفرض عقوبات جديدة على إيران، «لأن ذلك سيعيق جميع الجهود الدبلوماسية».

كما تطرق الرئيس الأميركي، خلال خطابه، إلى عدد من الملفات العالمية، من بينها مطالبته الكونغرس بالعمل على إنهاء الحظر على كوبا، التي لم يكن مستغرباً أنه كرس غالبية الشق المتعلق بالسياسة الخارجية لها، أملاً بذلك أن يلفت الانتباه إلى نصر ما على الصعيد الخارجي، بعدما تحدثت على نحو مسهب عن تخطي الركود الاقتصادي على الصعيد الداخلي.

فكان لا بد من الإشارة إلى الحروب التي أنهتها، مستديراً بذلك إلى إنهاء الحروب الباردة بدل الحروب الساخنة، التي كان يروج لها في خطابه السابقة عن حالة الاتحاد.

وأكد الرئيس الأميركي أن الوقت قد حان أخيراً لإغلاق سجن غوانتانامو «لأنه لا يمثل مبادئ الولايات المتحدة»، مضيفاً أنه «ليس من المعقول إنفاق نحو ثلاثة ملايين دولار لكل سجين مقابل إبقاء هذا السجن مفتوحاً».

وأنتهى أوباما خطابه بواحدة من ماركاته المسجلة، داعياً إلى الوحدة ومتعهداً بالعمل مع الجمهوريين يبدأ بيد، لتصبح الولايات المتحدة الأميركية أقوى.

مطالباً الكونغرس بتمرير قرار يسمح باستخدام القوة ضد «الجهاديين» في سوريا والعراق، في ما يمكن وصفه بـ«أقصر وأقتر دعوة للحرب في التاريخ الأميركي»، وفق الكاتب في مجلة «ذي اتلانتيك»، بيتر بينارت.

وقال أوباما: «الليلة، أدعو هذا الكونغرس كي يظهر للعالم أننا متحدون في هذه المهمة، عبر الموافقة على قرار إجازة استخدام القوة» ضد تنظيم «الدولة الإسلامية».

وأكد الرئيس الأميركي أن واشنطن تتعاون مع دول في جنوب آسيا وشمال أفريقيا لمنع الإرهابيين من التقدم والاختباء في مواقع آمنة، كما أكد دعم بلاده لـ«معارضة معتدلة» في سوريا. وقال: «نقف صفاً واحداً مع كل الذين استهدفهم إرهابيون في جميع أنحاء العالم، من مدرسة في باكستان إلى شوارع باريس»، مشدداً على «أننا سنواصل مطاردة الإرهابيين وتدمير شبكاتهم ونحتفظ بالحق في التحرك من طرف واحد».

وفي أثناء حديثه عن الهجوم الذي استهدف «شارلي ابيدو» وقتل فيه بعض من أكثر رسامي الكاريكاتور شهرة في فرنسا، وقف المشرعون الأميركيون تكريماً لذكرى هؤلاء فيما رفع بعضهم الأعلام.

وفيما ندد أوباما «بمعادة السامية المدانة» التي عادت إلى الظهور في بعض أنحاء العالم، أكد من جهة أخرى «مواصلة رفض الأفكار النمطية المهنية حول المسلمين، الذين تشاطر الأثرية الساحقة منهم التزامنا بالسلام».

وفي حديثه عن روسيا وأوكرانيا، فبرغم أنه لم يعلن الانتصار على نحو واضح على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كان قريباً من ذلك، فسخر من هؤلاء الذين قالوا، بعدما ضم بوتين شبه جزيرة القرم العام الماضي، إن الرئيس الروسي تلاعب بالغرب. ورداً

بعد شهرين على الهزيمة التي شهدتها حزبه في الانتخابات النصفية، دخل الرئيس الأميركي، باراك أوباما، أمس، إلى مبنى الكابيتول، كأنه عائد من معارك حقق فيها انتصارات ساحقة. تسليح بإنجازاته على المستوى الاقتصادي، ليتحدث بلهجة تميزت بالتحدي، أمام الكونغرس الذي يسيطر الجمهوريون الآن على مجلسه، فدعا معارضيه إلى زيادة الضرائب على الأثرياء وهذد باستخدام حق النقض (الفيتو) لعرقلة أي تشريعات قد تقوض قراراته الرئيسية، من ضمنها العقوبات التي قد يجري إقرارها على إيران.

وبرغم أنه كان يلقي خطابه السنوي عن حالة الاتحاد، في «أرض الأعداء»، بدأ الرئيس الأميركي، أمس، مصراً على تحقيق انتصاره الخاص ولو ليلة واحدة. وثيقة عالية، ألقى كلمته «الحبلى» بإنجازات والخطط الاقتصادية الشعبية التي تلقى قبولاً لدى الناس، مكرساً حوالي 10 دقائق للسياسة الخارجية من خطاب دام أكثر من ساعة. فبعد الحديث المستفيض عن تخطي الركود الاقتصادي، تطرق أوباما إلى عدة ملفات، من بينها قضية الضرائب المفروضة على الشركات الصغيرة والطبقة المتوسطة، والاهتمام برعاية الأطفال، والإجازات المرضية، والتعليم الجامعي، إضافة إلى ضرورة التوصل إلى طرق جديدة لمواجهة خطر التغيرات المناخية، التي تمثل تهديداً على الأجيال المقبلة.

في الشق المتعلق بالعراق وسوريا، قال أوباما، أمس، من دون تدعيم تقويمه بأي وقائع، إن «القيادة الأميركية، من ضمنها القوة العسكرية، تتقدم على طريق إيقاف تنظيم الدولة الإسلامية».

سريعاً، لم تكن نعلم كم علينا خفض الإنتاج: مليون برميل؟ مليون برميل؟ ولكن إذا استمرنا في خفض الإنتاج فسيرتفع السعر وسيحل الآخرون مكاننا عند السعر المرتفع، لذا قررنا الإبقاء على الإنتاج».

إنه قرار اقتصادي بحث من جانب وزراء المنظمة، بحسب أمينها العام. ولكن لا يمكن تجاهل تداعياته السياسية، والأهم، الانعكاسات الاقتصادية على صناعة النفط الأميركية التي حلت أخيراً عبر تكنولوجيا استخراج النفط الصخري التي (كانت) ستجعلها المنتج الأول للنفط في العالم قريباً جداً. وفقاً للبيانات الطازجة التي قدمها كبير الاقتصاديين في منظمة الطاقة العالمية، فاتح بيرول، فإن التأثير مباشر على الاستثمارات النفطية في أميركا. «نتوقع أن يتراجع الاستثمار في قطاع النفط والغاز في عام 2015 بنسبة 15%، أي بمئة مليار دولار، وسيكون للأمر انعكاسات على الإنتاج تظهر في عامي 2016 و2017، وأثار وخيمة، وإذا تزامن ذلك مع طلب قوي، فقد يكون هناك انعكاسات قوية على السوق وعلى الأسعار».

برأي هذا الخبير فإن «سعر 45 دولاراً للبرميل هو مؤقت، وقد نشهد ارتفاع الأسعار في نهاية العام». ويؤكد في الوقت نفسه أن تراجع الأسعار جاء نتيجة ارتفاع العرض من جانب البلدان خارج «أوبك» التي رفعت إنتاجها بواقع مليوني برميل يومياً «وهو الارتفاع الأكبر خلال 20 عاماً».

أما لناحية الطلب فهناك مجموعة أسباب أدت إلى ضعفه، أبرزها تباطؤ النمو في الصين وأوروبا واليابان. كذلك هناك تطور حرق الوقود بكفاءة (Fuel Efficiency) في قطاع النقل.

أوباما يتوسط نائبه جو بايدن ورئيس مجلس النواب جون بويتر أثناء إلقائه خطابه (إف بى)

